



بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس 16

حالات الدلالة الالتزامية بالنسبة للدلالة المطابقية

حالة التساوي: حين يتساوى المدلول المطابقي والالتزامي، فإذا تبين بطلان المدلول المطابقي تبطل الدلالة الالتزامية معه، ما يُسقط حجّة الأمانة بشكل كامل.

حالة العموم: عندما يكون المدلول الالتزامي أعم من المطابقي، أي يمكنه أن يشير إلى معنى أوسع. في هذه الحالة، قد يظل المدلول الالتزامي محتملاً حتى لو بطل المطابقي.

مدى ارتباط حجّة الدلالة الالتزامية بالمطابقية

يتناول النص ما إذا كانت حجّة الدلالة الالتزامية تعتمد على حجّة المطابقية، وتوجد مدرستان:

التبعية بين الدالتين: إذا سقطت الدلالة المطابقية عن الحجّة بسبب العلم ببطلانها، فيجب أن تسقط الدلالة الالتزامية أيضاً، لأن حجّيتها تتبع حجّة المطابقية.

عدم التبعية بين الدالتين: حجّة الدلالة الالتزامية مستقلة ما لم يثبت بطلانها، حتى لو ثبت بطلان الدلالة المطابقية.

أدلة التبعية

الحجة الأولى (التفرع في الوجود): كون الدلالة الالتزامية متفرعة وجودياً عن المطابقية يجعل حجّيتها تابعة لها. ولكن هذا الرأي يُعترض عليه بأنه لا يلزم أن يتبع التفرع الوجودي التبعية في الحجّة.

الحجة الثانية (المساواة في الحصّة): الدلالة الالتزامية، بحسب هذا الرأي، تشير إلى "حصّة خاصة" من المدلول، وهي الحصّة المساوية للمدلول المطابقي. وبالتالي، إذا سقطت الدلالة المطابقية، فهذا يؤكد بطلان الدلالة الالتزامية.

مثال للتوضيح

إذا أخبر شخص باحتراق زيد، فإن الدلالة الالتزامية هي موت زيد، لكن لا يعني موت زيد بأي سبب آخر (مثل السم)، بل بسبب الاحتراق تحديداً. لذا، إذا تبين بطلان الدلالة المطابقية (أي الاحتراق)، فلا يمكن الاعتماد على الدلالة الالتزامية أيضاً.